

نهاية الانكشارية وبداية البلطجية

الانقلاب الفاشل هو نجاح الرئيس في إخراج أنصاره إلى الشارع، وهي ظاهرة مهمة، ستحدّد مسار الحياة السياسية في تركيا وربما إلى الأبد، كون أنصاره، وبعد تسليح البعض منهم، وبدعم من قوات الأمن، سيتصدون لأي تحرّك معارض، ولن يجروا أحد بعد هذا على الخروج إلى الشوارع، كما حدث خلال أحداث غازي في إسطنبول، كونه سيواجه بالسلاح، ما قد يهدّد بنشوب حرب أهلية - حتى وإن لم يقصدها أردوغان - قد تستفزها بعض القوى الداخلية والخارجية ضد المعارضة اليسارية أو ضد الأقليات كالعلويين والأكراد... خاصة مع اتباع أردوغان سياسات ملائمة لمثل هذا الاحتمال، منها استمراره في دعم الجماعات الإرهابية في سوريا، ومعاداة مصر والعراق وإيران، بالتوازي مع سياسات الكبت والاستبداد في الداخل، لا سيما بعد الانقلاب الفاشل.

الكثيرون يراهنون على أن أردوغان كان على علم مسبق بهذا الانقلاب - حتى وإن لم يكن يتوقعه بهذا الحجم - فقد تحدثت المعلومات عن معرفة مسبقة للمخابرات باستعدادات الانقلابيين الذين كان أكثرهم تحت المراقبة والملاحقة. وكان أردوغان نفسه، في خطابه في 29 من الشهر الماضي، قد قال إن «اتباع غولن موجودون في كل مكان، بما في ذلك القصر الجمهوري (تم اعتقال مستشاره العسكري على ذمة الانقلابيين)، وأنا أوصيهم بالاستقالة، وإلا فسأخذ الإجراءات اللازمة بحقهم». كذلك فإن المخابرات التي ترافق اتصالات «اتباع غولن»، منذ نهاية 2013، كانت قد صنّفتهم في لوائح اسمية، ما قد يفسّر سرعة اعتقال الآلاف منهم خلال يومين فقط. يضاف إلى ذلك ما ظهر من قلة حنكة لدى الانقلابيين، حيث أرسل 11 عسكرياً فقط إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون، ليجبروا المذيع على قراءة البيان رقم واحد، ولم يخطر في بالهم السيطرة على المركز الرئيسي لمحطة البث العام وإغلاق جميع المحطات التي استمرت في بثّها العادي، ما مكّن أردوغان من أن يوصل رسالته عبر «سكايب» ويطلب من الجماهير أن تخرج إلى الشوارع. ويضاف إلى ذلك أنهم لم يحتجزوا أيّاً من المسؤولين السياسيين، بل اكتفوا باحتجاز رئيس الأركان وقادة القوات المسلحة، من دون إلحاق أي أذى بهم، كذلك فإنهم أرسلوا 13 عسكرياً للسيطرة على القصر الجمهوري، الذي يحميه المئات من الوحدات الخاصة، ويعمل فيه المئات من الموظفين.



أثناء الانقلاب، ولأول مرة في تاريخ تركيا، تتصدى قوات أمنية للجيش الذي فرض نفسه على السياسة التركية منذ عهد «الجيش الانكشاري»، ويبدو أن الرئيس أردوغان يريد أن يعود إلى تلك المرحلة بدعم أتباعه في الأمن والمخابرات، مع «البلطجية» الذين ظهروا وهم يهينون العسكر ويعتدون عليه، وأثبتوا للجميع أنهم «انتحاريون من نوع جديد»، يأترون بأمر أردوغان الذي سخر جوامع تركيا لحشد الناس عبر دعوات «الجهاد من أجل الإسلام».

أعطى الانقلاب الفاشل اليد المطلقة للرئيس التركي في إكمال مخططاته المعتدلة. ضمن تقزيم الجيش إلى طرح النظام الرئاسي بصلاحياته المطلقة، مروراً بمطاردة أنصار حليفه السابق، فتح الله غولن، يبدو «السلطان» اليوم أنه قد مشى خطوات كبيرة نحو أحلامه مدعوماً بزخم الشارع المخدر بسنوات «الاستقرار» وتعويدة القائد «الإسلامي»

إسطنبول - حسني محلي

تستعد الحكومة التركية لإصدار قانون جديد يسمح بتسليح المدنيين بحجة «التصدي لأي خطر محتمل يستهدف النظام الديمقراطي». القانون المرتقب رأت فيه الأوساط السياسية خطوة مهمة على طريق تحويل تركيا إلى دولة «البلطجية»، وستكون حال من سيجري تسليحهم من أعضاء وأنصار «حزب العدالة والتنمية» كحال «الجيش الشعبي» في سوريا والعراق، في سبعينيات القرن الماضي. كذلك، توقعت أوساط سياسية وإعلامية أن تمنح الحكومة قوات الأمن والوحدات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية سلطات إضافية، بحيث يكون لها اليد العليا، جنباً إلى جنب مع أجهزة المخابرات التابعة مباشرة للرئيس رجب طيب أردوغان. وقد تم تكليف قوات الأمن خلال الأيام الأربعة الماضية بكافة المهمات الرئيسية، ومنها إلقاء القبض على العسكريين الانقلابيين واعتقالهم، بمن فيهم حوالي 100 عميد ولواء وفريق وأميرال. كذلك دهمت الوحدات الخاصة عدداً كبيراً من المرافق والمؤسسات المهمة، بينها المحكمة الدستورية العليا ومحكمة الاستئناف والتمييز العليا، وتم اعتقال العديد من القضاة والولاة ومسؤولين كبار في مختلف أجهزة الدولة، ليزيد عدد المعتقلين على 10 آلاف، مع توقعات باعتقال جميع أنصار غولن الذين قد يصل عددهم إلى 20 ألفاً، مع احتمال دخول أساتذة الجامعات إلى قائمة المعتقلين. أردوغان استغلّ الانقلاب لحسم صراعه مع غريمه فتح الله غولن، وتحدث الأوساط السياسية عن أن الرئيس لن يبقى على أحد من أنصار غولن في أي مفصل من مؤسسات الدولة، بعد أن قضى على قوام المؤسسة العسكرية ونفسيته، وأفرغ دورها وثقلها وأفقدتها السمعة والاحترام في الشارع التركي، ليحقق ما سعى إليه منذ تسلمه السلطة نهاية عام 2002، بدعم من حليفه آنذاك، غولن. الانقلاب شكّل فرصة لإعداد الظروف وإنجاح مشروع أردوغان بتغيير الدستور عبر استفتاء شعبي، قبل نهاية العام الجاري، ليصبح رئيساً بصلاحيات مطلقة، بعد أن قضى على كافة أنواع المعارضة الديمقراطية، بالتوازي مع غياب الموقف الجدي لـ «حزب الشعب الجمهوري» والقوى اليسارية والليبرالية، إضافة إلى إحكام سيطرته على وسائل الإعلام، وكان أردوغان قد نجح في إنزال ضربة قوية بـ «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي، عبر إحالة أعضائه إلى القضاء، بعد رفع الحصانة البرلمانية عنهم، كذلك، وجه ضربة قوية ضد «حزب العمال الكردستاني» عبر قتل حوالي 3000 من عناصره وتدمير العديد من المدن الحاضنة له جنوب شرق البلاد.

وكان التطور المهم في مجمل معطيات



ظهرت مجموعات من الشباب بلباس مدني يحملون بنادق في شوارع إسطنبول (أ ف ب)

بالنسبة إليهم التحلي بضبط النفس واحترام ومراعاة الإجراءات القانونية وحماية الحريات التي يكفلها الدستور التركي». وكذلك كان موقف وزير الخارجية، جون كيري، حين أبدى خشية في بروكسل إثر لقائه وزراء الاتحاد الأوروبي، من «اتخاذ إجراءات بعيدة عن حكم القانون». وفي ما له علاقة بالداعية فتح الله غولن، دعا كيري تركيا إلى تقديم أدلة «يمكن التحقق منها» بدلاً من مزاعم. ولجّ إلى أن عدم احترام مبادئ الديمقراطية يهدّد وجود تركيا في «حلف شمال الأطلسي»، وهو تصريح يتلاقى مع إعلان الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، عقب اتصاله بأردوغان.

(الأخبار)

تطبيق عقوبة الإعدام ستقضي على أي فرص لانضمام بلاده إلى الاتحاد الأوروبي، مشددة على أن موجة الاعتقالات في صفوف الجيش والشرطة والقضاء «مصدر قلق كبير» لبرلين، وفق ما أعلنت متحدثة باسم الحكومة الألمانية. وهو موقف يتطابق إلى حد بعيد مع موقف وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني. تزامناً، أعلن البيت الأبيض مساءً أن واشنطن (التي رفض سفيرها لدى أنقرة أمس تلميحاً مسؤولين إلى دعم بلاده للانقلاب)، «تدعم بقوة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في تركيا»، موضحاً أن «الأمر الذي سيوضحه المسؤولون الأميركيون لنظرائهم الأتراك هو أن من المهم

لوكالة «رويترز» إن قوات الأمن ما زالت تبحث عن بعض العسكريين المتورطين في محاولة الانقلاب، مستبعداً وقوع محاولة جديدة للاستيلاء على السلطة. وأضاف أن القيادة العسكرية تلقت «ضربة ثقيلة من ناحية التنظيم»، لكنها ما زالت تعمل بالتنسيق مع جهاز المخابرات والشرطة والحكومة، مشيراً كذلك إلى أن «بعض المسؤولين العسكريين الكبار المتورطين في محاولة الانقلاب فروا إلى الخارج».

على صعيد آخر، تواصل التجاذب الكلامي بين أنقرة وحلفائها على خلفية طبيعة الملاحقات المتبعة من قبل السلطات التركية، بينما أبلغت المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، أردوغان «بوضوح تام» أن إعادة